

قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر
دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006-2010)
Measuring Operational Efficiency of some banks operating in Algeria:
An Empirical Study (2006-2010)

جعدي شريفة* & د/ سليمان ناصر**
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : تتناول هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام طريقة النسب المالية لبعض البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (2006-2010)، من خلال هذا المقال استعرضنا المفاهيم المتعلقة بالكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية وطرق قياسها، كما حاولنا الإجابة على الإشكال المطروح، والمتمثل في مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على تحقيق الربح وتغطية التكاليف، حيث اعتمدنا الطريقة المذكورة للإجابة على هذا التساؤل، إذ تمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في محدودية كفاءة هذه البنوك محل الدراسة من حيث تحقيق الربحية وتغطية التكاليف.

الكلمات المفتاح : كفاءة تشغيلية، نسب مالية، مؤسسة مصرفية، بنوك جزائرية، ربحية، تغطية تكاليف.

Abstract: This study measures the operating efficiency of some banks operating in Algeria during the period 2006- 2010 using the financial ratios. The researchers try to investigate empirically the extent to which Algerian banks have an operating efficiency that reflects the ability of these banks to maximize their profit and to minimize their costs. The results of this study reveal that the operating efficiency of these banks is limited according to their profits and costs minimization.

Keywords: operational efficiency, financial ratios, banking institution, Algerian banks, profit, costs minimization.

Jel Classification Codes : D22, G21, L25.

I- تمهيد :

تهدف المجتمعات الاقتصادية لتخصيص مواردها، بغرض تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية إنطلاقاً من مزج عناصر الإنتاج والحصول على أكبر منتج، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم نقطة للكفاءة في النظرية الاقتصادية والتسيير، كما أعطى الاقتصاديون للكفاءة أهمية عظمى، ويتضح ذلك من خلال وصف الاقتصادي جيفونز Jevons لمشكلة الكفاءة بأنها المشكلة الأساسية في الاقتصاد، وتكمن أهمية الكفاءة في مبدأ الإنتفاع من الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة.

يحتل موضوع رفع الكفاءة في العمل المصرفي موقعا هاما، خاصة في فترة التحرر والعولمة في الأسواق المالية، حيث أصبحت المصارف تزاوّل نشاطها من خلال سوق تنسم بالمنافسة الشديدة، سواء من طرف المؤسسات المالية أو غير المالية، وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية على صعيد العمليات والتقنيات والأدوات، وجدت هذه المصارف نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على كفاءة أدائها في مختلف المستويات، كشرط لنجاحها في المحافظة على نشاطها والقدرة على المنافسة.

لقد شاع استخدام مصطلح الكفاءة في تحليل قدرة المؤسسة على حسن استخدام مواردها، والتحكم الجيد في تكاليفها. حيث يعود مفهوم الكفاءة إلى الاقتصادي الإيطالي فلوريديو باريتو¹، والذي طور هذا المفهوم حتى أصبح يعرف بأمثليه باريتو، فحسب هذا الأخير فإن أي تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة² Inefficiency.

- كما أن إهتمام الاقتصاديين بموضوع الكفاءة في البنوك يرجع لعدة أسباب أهمها :
- اعتبار مقاييس الكفاءة مؤشرات تحدد نجاح أو فشل البنك، فمن خلالها يتم تقييم أداء البنوك.
 - اعتبار السياسات الحكومية والتغييرات القانونية والتشريعية في المجال المصرفي على كفاءة البنوك.

* cherifa2010@gmail.com

** dr.nacer25@yahoo.com

ولهذا فإن تقييم كفاءة البنوك الجزائرية يعد عملية ضرورية وملحة، لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، انطلاقاً من قانون النقد والقرض وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة، وأثر هذه الإصلاحات على كفاءة ومردودية البنوك.

تعرف الكفاءة التشغيلية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات، وتقاس بالنسبة التالية : المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة³ ؛ وتتكون الكفاءة التشغيلية من الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، فالكفاءة التقنية تعرف على أنها قدرة المؤسسة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد (المدخلات)، مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي ؛ أما الكفاءة التخصيصية فهي الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، أخذين في الحسبان تكاليف استخدامها.

توجد طرق عديدة لقياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، منها نموذج خلق القيمة، نظام CAMELS، طريقة الكفاءة -X، مؤشرات النسب المالية التي شكلت محور تطبيق هذه الدراسة.

يتم تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية باستخدام النسب المالية، بغرض قياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة، وتتمثل وظيفة هذه المعايير في قياس مدى نجاح البنك في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفوءة، حيث تهدف إلى بيان مدى نجاحه في تحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة ؛ وتتمثل هذه النسب في نسب النشاط، نسب المردودية، نسب المديونية، نسب السيولة.

يساعد قياس الكفاءة كل من المسؤولين والمسيرين على إختيار إستراتيجياتهم وتحديد أولوياتهم من خلال معايير الكفاءة، كما تقوم بتقديم معلومات، حيث أن تحديد معايير قياس الكفاءة هي طريقة رائعة لمعرفة الاختيارات الإستراتيجية، مما يسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف وخاصة في البنوك والوكالات التابعة لها، نتيجة البعد الجغرافي ونوعية و تخصص كل وكالة بالإضافة إلى التحولات الإستراتيجية، إن قياس الكفاءة يمكن أن يؤدي إلى خلق نوع من الإتصال بين الموظفين ومسيري البنك وذلك بإعلام كل المستويات بالنتائج المحققة في البنك، كما يساهم قياس الكفاءة بشكل كبير في تحفيز وتشجيع المسيرين لتحقيق أهدافهم المسطرة، وذلك بدفعهم لخلق الكفاءة من خلال نظام التعويضات والعقوبات⁴.

بما أن قياس الكفاءة يقدم للمسيرين المعلومات والمعطيات المؤدية إلى إتخاذ القرار السليم، فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم بضمان متابعة إختيار القرارات الإستراتيجية، و من خلف عملية التحكم نستخرج الإنحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن التحليل نتعرف على أسباب هذه الإنحرافات، وبالتالي إتخاذ القرارات الصحيحة.

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع قياس الكفاءة في البنوك باستخدام طريقة النسب المالية :

- دراسة محمد الجموعي قريشي "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"⁵ : هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الربحية والمخاطرة في نشاط مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة من 1994-2000 استخدام نموذج العائد والمخاطرة، حيث توصل الباحث إلى أن بنك البركة الجزائري أكثر كفاءة وربحية وأقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى محل الدراسة.
- دراسة فاطمة الزهراء نوي "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام طريقة النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية"⁶ : قامت هذه الدراسة بقياس كفاءة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة من 2004-2008 باستخدام طريقة النسب المالية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هذه البنوك محدودة الأداء.

اعتمدنا في هذه الدراسة على النسب المالية لقياس الكفاءة التشغيلية لمجموعة البنوك، والتي من خلالها نحاول الإجابة على السؤال المطروح المتمثل في : ما مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على تحقيق الربح وتدنية التكاليف ؟

تمت هذه الدراسة بغرض تبيان أن مجموعة البنوك المدروسة محدودة الأداء في تحقيق عوائد بأقل التكاليف.

II- الطريقة :

تتكون مجموعة البنوك محل الدراسة من ثلاثة بنوك تجارية تتمثل في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر، بنك الخليج الجزائر. حيث يعود اختيارها على أساس أن بنك القرض الشعبي

بنك وطني عمومي، وما له من مكانة في السوق المصرفية الجزائرية، وباعتبار أن بنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر أول بنك دولي خاص يعمل في الجزائر، وبنك الخليج الجزائر نظرا لكونه بنك يقدم منتجات إسلامية إضافة إلى المنتجات التقليدية.

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك، حيث اعتمدنا على مؤشر العائد على حقوق الملكية، بإعتباره مؤشر متكامل وشامل لتقييم كفاءة الربح وكفاءة التكاليف البنكية للبنوك محل الدراسة. وللقيام بهذه الدراسة تم الحصول على البيانات من القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لهذه البنوك لمدة خمس سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2010، وتمثلت هذه البيانات في كل من : مجموع الأصول، النتيجة الصافية، الأموال الخاصة، الإيرادات. حيث تمثل الأشكال (1-2-3-4) تطور معطيات هذه البنوك خلال فترة الدراسة.

كما تم حساب النسب المئوية لمؤشرات البنوك محل الدراسة كما يلي :

- نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة x 100%.
- نسبة مؤشر العائد على الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول x 100%.
- نسبة مؤشر مضاعف حقوق الملكية = الأموال الخاصة / مجموع الأصول x 100%.
- نسبة مؤشر منفعة الأصول = الإيرادات / مجموع الأصول x 100%.
- نسبة مؤشر هامش الربح = النتيجة الصافية / الإيرادات x 100%.

III- النتائج ومناقشتها :

أ- **تقييم كفاءة الأرباح :** يتم قياس ربحية البنوك محل الدراسة، من خلال المؤشرات المتمثلة في العائد على حقوق الملكية ROE، العائد على الأصول ROA، مضاعف حقوق الملكية EM، منفعة الأصول AU.

تشير نتائج الجدول (1) والذي يمثل مؤشر العائد على حقوق الملكية، أن بنك المجموعة العربية المصرفية حقق أكبر معدل لمؤشر العائد على حقوق الملكية ROE من بين بنوك محل الدراسة، حيث وصل أعلى عائد له إلى 36.30% سنة 2007 وأقل عائد له 10.07% سنة 2010، ثم يليه بنك الخليج إذ حقق أعلى عائد له بـ 24.07% سنة 2008 أما أدنى عائد بلغ 11.62% سنة 2006، ثم في الأخير بنك القرض الشعبي الجزائري حيث قدر أعلى عائد له بـ 16.99% سنة 2006 وأدنى عائد له حدد بـ 06% سنة 2007.

يعود تحقيق مؤشر العائد على حقوق الملكية إلى مؤشري العائد على الأصول ROA ومضاعف حقوق الملكية EM، حيث أن العائد على حقوق الملكية ROE للبنوك محل الدراسة يرجع بشكل كبير إلى مضاعف حقوق الملكية وهذا ما يتضح من خلال الجدولين (2) و (3)، كما أن نسب مؤشر مضاعف حقوق الملكية للبنوك خلال سنوات الدراسة كانت أكبر من مؤشر العائد على الأصول، ويفسر هذا باعتماد هذه البنوك الثلاثة على التمويل بالديون بشكل أكبر مقارنة بحقوق الملكية، أما نسب مؤشر العائد على الأصول جدول (2) لهذه البنوك كانت ضعيفة إذ لم تتجاوز 4% خلال فترة الدراسة.

أما مؤشر منفعة الأصول والمتمثل في الجدول (4) فإن معدلاته كانت متقاربة، حيث حقق بنك الخليج أعلى معدل له بـ 9.34% سنة 2010، أما بنك المجموعة العربية المصرفية فبلغ أعلى معدل له 6.40% سنة 2006، وفي نفس السنة حقق بنك القرض الشعبي الجزائري أعلى معدل له بـ 3.50%.

ب- **تقييم كفاءة التكاليف :** نعتمد في تقييم كفاءة التكاليف على مؤشر هامش الربح، والذي يبين قدرة البنك على التحكم في تكاليفه. يبين الجدول (5) مؤشر هامش الربح PM، إذ حقق بنك الخليج أعلى معدلات هامش ربح بين البنوك الثلاثة، حيث بلغ أعلى معدل هامش ربح 64.59% سنة 2008، ثم يليه بنك المجموعة العربية المصرفية بأعلى معدل له بـ 56.77% سنة 2007، وأخيرا بنك القرض الشعبي الجزائري بأعلى معدل له بـ 57.14% سنة 2010.

إن قيام المؤسسة المصرفية بالحصول على تمويلات تعادل ضعف رأسمالها، مشروط باستخدام هذه الأموال بكفاءة، وعليه فتحقيق الربح يعني تحويل هذه الموارد إلى إستخدامات مناسبة، ومن خلال ما سبق نتوصل إلى الإستنتاجات التالية :

أ- **من حيث الربحية :** يتم قياس ربحية البنك من قدرته على توليد عائد من توظيف وحدة نقدية واحدة، حيث تبين مؤشرات الربحية والمتمثلة في كل من (ROE, ROA, PM)، أن بنك المجموعة العربية المصرفية هو الأفضل من

حيث العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للعائد على الأصول وهامش الربح، فقد تصدر بنك الخليج المرتبة الأولى من بين بنوك المدروسة.

ب- من حيث التكاليف : يبين مؤشر هامش الربح PM أن بنك الخليج أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفه مقارنة بالبنوك الثلاثة، وهذا يعود إلى قلة عدد فروع ووكالات هذا البنك مقارنة بالبنكين الآخرين، حيث بلغ عدد وكالات هذا البنك 35 وكالة، هذا يؤدي إلى انخفاض حجم البنك وعليه انخفاض حجم تكاليفه، إضافة إلى إقبال المتعاملين على طلب المنتجات الإسلامية، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى القروض الممنوحة بإعتبار أن بنوك المدروسة لا تقدم هذا النوع من المنتجات.

ج- من حيث المخاطرة : يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته، من خلال هذه الدراسة يتضح أن بنك الخليج أكثر مخاطرة وذلك لاعتماده الكبير على الديون للتمويل، ثم يليه بنك المجموعة العربية المصرفية، حيث يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري أقل مخاطرة بالبنوك محل الدراسة.

د- من حيث الإنتاجية : بين مؤشر منفعة الأصول تقارب معدلاته للبنوك الثلاثة خلال فترة الدراسة، ويعود هذا لعدم وجود منافسة بين البنوك الجزائرية نظرا لسيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية.

IV- الخلاصة :

من خلال دراستنا هذه خلصنا إلى ما يلي :

1. محدودية كفاءة البنوك محل الدراسة في تحقيق الربحية وتدنية التكاليف، ويعود هذا لنقص الكفاءة في الإدارة والتحكم في التكاليف والتقليل منها، وكذا عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يضمن تحقيق أعلى العوائد، وعليه فهذه البنوك المتمثلة في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر وبنك الخليج الجزائر لا تتمتع بكفاءة تشغيلية.
2. إن مؤشرات النسب المالية تساعد على تشخيص الانحرافات المالية للبنك، وذلك لمعرفة وضعيته من حيث الربحية ودرجة المخاطرة وأين يتمركز بين البنوك، ولكن ما يعاب على هذه المؤشرات أنها غير كافية للحكم على كفاءة هذه البنوك.
3. على الرغم من الإصلاحات المصرفية المتتالية، إلا أن واقع هذه الإصلاحات يبقى أضيق من متطلبات التحول المطلوب في النشاط المصرفي. كما أن الوضعية الحالية للبنوك الجزائرية تتميز بسيطرة القطاع العمومي، ما تطلب إجراء عمليات التطهير المالي إلا أن الوضع بقي على حاله.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : مؤشر العائد على الأموال الخاصة (ROE) : %

2010	2009	2008	2007	2006	
15.95	14.90	14.14	06.00	16.99	بنك القرض الشعبي الجزائري
10.07	09.87	15.91	36.30	22.66	بنك المجموعة العربية المصرفية
19.03	14.48	24.07	15.70	11.62	بنك الخليج الجزائر

المصدر : اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

الجدول (2) : مؤشر العائد على الأصول (ROA) : %

2010	2009	2008	2007	2006	
01.58	01.38	01.40	0.67	01.62	بنك القرض الشعبي الجزائري %
02.51	02.06	01.90	02.76	02.12	بنك المجموعة العربية المصرفية %
03.54	03.16	03.92	03.59	03.30	بنك الخليج الجزائر %

المصدر : اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

الجدول (3) : مضاعف حقوق الملكية (EM) : %

2010	2009	2008	2007	2006	
09.92	09.29	09.88	11.18	09.53	بنك القرض الشعبي الجزائري
24.93	20.86	11.96	07.62	09.34	بنك المجموعة العربية المصرفية
18.62	21.84	16.28	22.89	28.40	بنك الخليج الجزائر

المصدر: اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

الجدول (4) : منفعة الأصول (AU) : %

2010	2009	2008	2007	2006	
02.77	02.89	03.30	03.02	03.50	بنك القرض الشعبي الجزائري
05.65	05.16	05.18	04.87	06.40	بنك المجموعة العربية المصرفية
09.34	05.46	06.07	06.08	05.83	بنك الخليج الجزائر

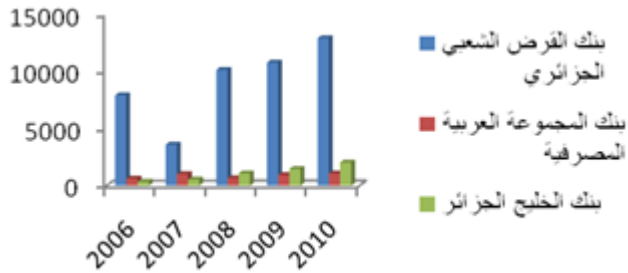
المصدر: اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

الجدول (5) : هامش الربح (PM) : %

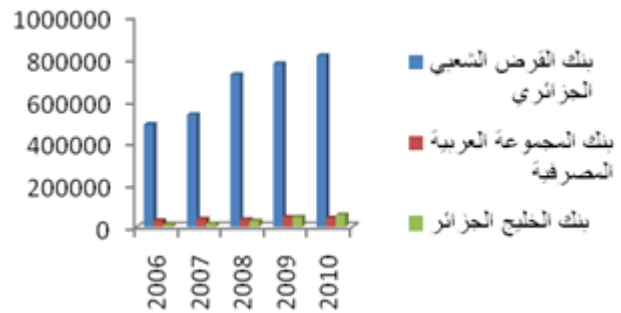
2010	2009	2008	2007	2006	
57.14	47.92	42.31	22.24	46.25	بنك القرض الشعبي الجزائري
44.40	39.92	36.72	56.77	33.07	بنك المجموعة العربية المصرفية
37.94	57.88	64.59	59.10	56.63	بنك الخليج الجزائر

المصدر: اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

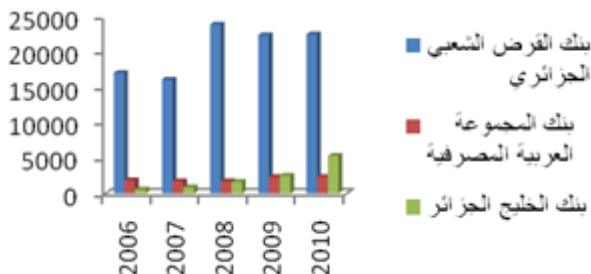
الشكل (2) : تطور حجم النتيجة الصافية للبنوك الثلاثة خلال الفترة (2010-2006)



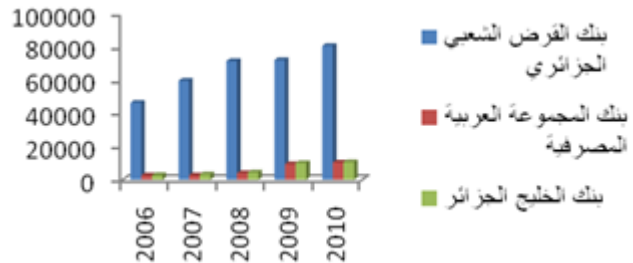
الشكل (1) : تطور حجم الأصول للبنوك الثلاثة خلال الفترة (2010-2006)



الشكل (4) : تطور حجم الإيرادات للبنوك الثلاثة خلال الفترة (2010-2006)



الشكل (3) : تطور حجم الأموال الخاصة للبنوك الثلاثة خلال الفترة (2010-2006)



المصدر: اعتمادا على وثائق البنوك المدروسة.

الإحالات و المراجع :

- ¹ - فلفيدو باريتو (1848-1923) أحد علماء الإقتصاد والاجتماع في القرن 19م، وكان من الأوائل الذين إهتموا بالكفاءة.
- ² - هال فاريان، الإقتصاد الجزئي التحليلي : مدخل حديث، ترجمة محمد راشد أبوزيد، أحمد يوسف عبد الخير، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2000، ص : 19-20.
- ³ - طارق الحاج و حسن فليح، الإقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص : 242.
- ⁴ - Richard O & Zerbe Jr, Economic efficiency in law and economics, Edward Elgar Publishing, USA, 2001, p:34.
- ⁵ - محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد03، جامعة ورقلة، 2005.
- ⁶ - فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.